آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyaẗ

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

محددات الاقتصاد الخفي في ليبيا

أ. خالد علي الزايدي

kh33976@gmail.com

مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي

باحث اقتصادي

المؤلفون Authors

إقتبس هذه المقالة (APA):

Cite This Article:

الزايدي، خالد علي (2018). *محددات الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي*. مجلة آفاق اقتصادية. 4[8].

محددات الاقتصاد الخفي في ليبيا

Abstract:

The paper aims to investigate the nature of the relationship between the hidden economy and its theoretical determinants in Libya by using the econometric method, specifically the bounds test approach for Cointegration, based on annual data covering the period 1962-2012. The study concluded existence a long-run Relationship between the size of the hidden economy And its determinants in Libya. The most important factors are unemployment, taxes, complications and government procedures

Key words: Cointegration, bounds test, hidden economy, Libya.

1. مقدمة

تظهر التقارير التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية بشأن مدركات الفساد، أن ليبيا تأتي في مقدمة الدول الأكثر فسادا، وأن مؤشرها خلال عام 2016 بشأن الفساد اتجه نحو الانخفاض مقارنة بالسنوات السابقة التي لا تختلف مؤشراتها هي الأخرى كثيرا عن الصفر.

ولا شك في أن تفشي الفساد، يخلق حالة من عدم المساواة، والمنافسة غير العادلة ويقلل من الفعالية الاقتصادية، وينعكس أثره الاقتصادي في تنامي حجم الاقتصاد الخفي الذي يعد من الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية، إلا أن الاهتمام به وتدارس تداعياته لم يبدأ إلا منذ سنوات قليلة مضت، كونه يعد من جهة مصدرا لكسب العيش للكثيرين من ذوي الدخل المحدود، ويمثل مجموعة من المشاريع التي تتميز بصمودها ومرونتها إبان الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى، يشكل تهديدا لا يؤدى إلى تشويه بيانات الناتج القومي وحسب، وإنما يشوه أيضا كل البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة جوانب النشاط الاقتصادى كمستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي وغيرها من الجوانب الأخرى فى المجتمع (السقا، 1995).

وفي غضون تزايد مساهمة الاقتصاد الخفي في النشاط الاقتصادي في مختلف بلدان العالم، حيث بلغ كمتوسط ما نسبته 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعدد 143 دولة كما أشارت إحدى الدراسات الحديثة في هذا المجال (Schneider, F & Buehn, A, 2013)، وحوالي بين 1.3% و 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1981 – 2006) كما أشارت بعض الدراسات (الجيلاني، أسامة 2007)، في حين أشارت دراسة أخرى أجريت في ليبيا (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2013)، إلى أن الاقتصاد الخفي يشكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغت في المتوسط حوالي 40% تقريبا خلال عام 2009، فإن الوقوف عند العوامل المحددة لتغيرات حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا هو من الأهمية بمكان.

تأتي هذه الدراسة بهدف بيان ما إذا كان هناك علاقة توازن طويل الأجل بين حجم الاقتصاد الخفي ومحدداته النظرية في ليبيا بالاستناد إلى البيانات الرسمية المنشورة عن مصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط والمالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى خلال الفترة (1962 – 2012).

لتحقيق الهدف المشار إليه، استخدمت الدراسة الأسلوب القياسي في إطار الاستدلال الإحصائي بخصوص محددات الاقتصاد الخفي في ليبيا. و لذلك، قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاث أجزاء رئيسة، يأتي في الجزء الأول المفهوم والمحددات النظرية للاقتصاد الخفي، والجزء الثاني يقدم النموذج القياسي المستخدم ونتائج قياسه، وخاتمة يعرضها الجزء الثالث والأخير.

2. الجزء الأول: المفهوم والمحددات النظرية للاقتصاد الخفي

يعتبر الاقتصاد الخفي من الموضوعات الحديثة نسبيا، وقد أجريت العديد من البحوث والدراسات التطبيقية لقياس حجمه وتقديره كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إما بالاعتماد على طرق القياس المباشرة، أو بالاعتماد على طرق القياس غير المباشرة (الهيتي، أحمد. 2010)، وجميعها أشارت إلى مفهوم ومحددات الاقتصاد الخفي على النحو المبين فيما يأتي:

1.2) مفهوم الاقتصاد الخفي

ينصرف الاقتصاد الخفي في نظر البعض إلى الناتج القومي غير المحسوب. في حين ينصرف عند البعض الآخر إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، إلا أنه وبشكل عام ينظر إلى الاقتصاد الخفي على أنه كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد اخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنه، أو بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد (السقا، 1995)، لذلك يصنف الاقتصاد الخفي إلى نوعين وتحدده مجموعة متغيرات كما هو مبين على النحو الآتي:

أ. الاقتصاد الخفي المشروع

يتضمن الاقتصاد الخفي المشروع أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، و لا تخالف قوانين وأنظمة الدولة، كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن ثم لا تسجل ضمن حسابات الدخل القومي. ومن أمثلتها: بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع التجارة الداخلية، بالإضافة إلى القطاع الحرفي والمهني (فدريدريك شنايدر و دومينيك إنستي، 2002).

ب. الاقتصاد الخفي غير المشروع

يقوم الاقتصاد الخفي غير المشروع على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، إلى جانب الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة. ويمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي غير المشروع إلى ثلاثة أقسام، هي: الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة، و كذلك الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، فضلا عن الأنشطة المخالفة لقوانين العمل (اندراوس، 2000) وذلك كما هو مبين فيما يأتي:

– الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة، وتشتمل على الأنشطة التي تجرمها معظم قوانين دول العالم، كتهريب المخدرات، وتهريب السلع المحظورة وبيع السلع المسروقة، بالإضافة إلى تهريب الأموال.

– الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، وتشمل الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة، كأنشطة القمار والرشوة، وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وغيرها.

– الأنشطة المخالفة لقوانين العمل، ويدخل في دائرتها العمالة المخالفة لبعض شروط العمل، كالعمر وأوقات العمل، وقد أطلق عليه البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي، وهو يشتمل على عمليات محرمة قانونا، إلا أنها تمارس بشكل علني وشرعي، فضلا عن عدم دفع مستحقاتها الضريبية للدولة.

2.2) المحددات النظرية للاقتصاد الخفي

تتفق أغلب الدراسات في هذا المجال، على أن الأنشطة والممارسات الخفية، تبرز وتتوسع نتيجة لعدة أسباب تختلف من دولة لأخرى، ويمكن الاسترشاد ببعض الدراسات للتعرف على أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الخفي والعلاقة بينها، كما هو مبين فيما يلي:

- **دراسة (Schneider. F, 2012)**

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في عدد 67 بلدا من البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية، اعتمادا على طريقة MIMC (Multiple Indicators Multiple)

Causes وذلك للربط بين الاقتصاد الخفي وأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال صياغة نموذج يتكون من معادلتين، توضح المعادلة الأولى، أن مؤشر متجه الاقتصاد الكلي يتأثر بمؤشر متجه الاقتصاد الخفي، أما المعادلة الثانية، فتوضح مجموعة الأسباب الخارجية التي تؤثر في مؤشر متجه الاقتصاد الخفي، كما هو موضح بصورة المعادلات الخطية التالية:

$$y_t = \gamma\, \eta_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$
$$\eta_t = \gamma\, x_{it} + \varsigma_t \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

y_t = متجه الاقتصاد الكلي خلال الفترة (t)

η_t = متجه حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (t)

x_{it} = متجه محددات الاقتصاد الخفي خلال الفترة (t)، (i) عدد المحددات

ε_t = متغير عشوائي

ς_t = متغير عشوائي

γ = متجه المعلمات المقدرة

ومن خلال الشكل الهيكلي للمعادلات السابقة، توصلت الدراسة إلى أن مؤشر الاقتصاد الكلي يتأثر بالاقتصاد الخفي الذي يتأثر هو الآخر، بمجموعة متغيرات خارجية كانت نتائج قياسها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% وعلى النحو التالي:

– زيادة عبء الضرائب والضمان الاجتماعي، تزيد من حجم الاقتصاد الخفي.
– انخفاض جودة مؤسسات الحكومة، تزيد من حجم الاقتصاد الخفي
– زيادة الإجراءات التنظيمية والبيروقراطية الإدارية، تزيد من حجم الاقتصاد الخفي.
– زيادة حجم البطالة، يزيد من حجم الاقتصاد الخفي.
– انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، تزيد من حجم الاقتصاد الخفي.

▪ **دراسة (بو دلال، علي 2012)**

اعتمدت الدراسة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2004) على أسلوب مختلف عن سابقتها، حيث اعتمدت على أسلوب التهرب والغش الجبائيين أو ما يعرف بأسلوب الطلب على العملة Tanzi 1982 والذي يقوم على فرضيات أساسية هي:

– أن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.
– أن العملة الورقية والمعدنية تستخدم أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي وتراكم الثروة.
– تماثل سرعة دوران الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

وفي هذا الإطار، قدمت الدراسة نموذجا مكون من معادلة واحدة تعكس أن نسبة العملة المتداولة (الورقية والمعدنية) إلى عرض النقود بالتعريف الواسع، تتأثر بمجموعة من المتغيرات التفسيرية، وتوقع أن تكون علاقة الارتباط بينها على النحو التالي:

– زيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، تخفض نسبة العملة المتداولة.
– ارتفاع نسبة الأجور والرواتب إلى الناتج المحلي الإجمالي، تزيد نسبة العملة المتداولة.
– زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، تزيد نسبة العملة المتداولة.
– زيادة معدل الفائدة، تخفض نسبة العملة المتداولة.

وقد أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) إلى وجود دلالة إحصائية لعلاقات الارتباط المشار إليها أعلاه، وقدرت الاقتصاد الخفي في الجزائر بنسب تتراوح بين 24% و25% بين عامي 1970 و 2004

- **دراسة (بو دلال، علي 2014)**

تناولت الدراسة تحليل وتقييم القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري خلال الفترة (2000 – 2010) وأكدت على أن هذا القطاع يساهم في ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وثلثي الوظائف في الدول العربية، نظرا لعدة عوامل، أهمها:

– الداخلون الجدد إلى سوق العمل في غضون عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير فرص عمل للاستيعاب.
– سوء توزيع الدخول والثروات.
– درجة التحضر.
– النظام الاقتصادي السائد.

- **دراسة (الجيلاني، أسامة 2007)**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، وتقدير حجمه ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1981 – 2006)، وذلك بالاعتماد على أسلوب الطلب على العملة Guttmann 1977، والذي يقوم على فرضيات أساسية هي:

– أن العملة الورقية والمعدنية تستخدم أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الخفي.
– أن معدل العملة المتداولة (الورقية والمعدنية) إلى الودائع تحت الطلب، ثابتا عبر الزمن.
– تماثل سرعة دوران الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي.

ومن خلال استخدام مؤشرات مستمدة من القطاع الرسمي بشأن سرعة تداول النقود ونسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الخفي بات يشكل كنسب من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تتراوح بين (1.3% – 16.5%) وأرجعت أسباب ذلك إلى ما يلي:

– انخفاض مستوى الدخل الفردي وما ترتب عنه من انخراط للكثيرين في الاقتصاد الخفي للحصول على دخل إضافي يمكنهم من المحافظة على مستويات المعيشة.
– ارتفاع مستوى الضرائب.

– ارتفاع التعقيدات والإجراءات الحكومية والبيروقراطية، ما دفع بالأفراد للتحايل على هذه النظم والقواعد، والانخراط من ثم في الاقتصاد الخفي الأكثر جذبا وملاءمة.

– ندرة بعض السلع التي تحتكر (أو تشرف) الحكومة على عمليات إنتاجها أو توزيعها من خلال المنافذ المختلفة، والتي يتولى القطاع العام الإشراف عليها، ساهمت في ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي، إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاجها في الاقتصاد الخفي للوفاء بضغوطات الطلب عليها.

– تزايد عدد المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا.

▪ دراسة (الزني، 2008)

قدمت الدراسة إلى مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب، الذي نظمه معهد التخطيط باللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا) عام 2008، وقد كان الهدف من الدراسة تسليط الضوء من جهة، على خصائص الاقتصاد الخفي في ليبيا، حيث أشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، تميز بعدة خصائص هي:

– سهولة الحصول على دخل مجزى.

– اكتساب خبراته بعيدا عن التعليم المنظم.

– تدني مستوى التعليم والمهارات.

– عدم خضوعه لضوابط إجرائية معقدة.

– يوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المجتمع إلى جانب إنتاجه لسلع تحتاجها هذه الشريحة.

ومن جهة أخرى، قامت الدراسة بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا، وذلك عن طريق عدد العاملين في الاقتصاد الخفي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2006، ومن ثم وباستخدام مؤشرات مستمدة من القطاع الرسمي، انتهت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي يشكل نسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وارجعت هذا النمو في الاقتصاد الخفي إلى عدة أسباب، هي:

– الضغط على طلب العمل في القطاع الرسمي ونقص فرص العمل بالنسبة للداخلين الجدد لسوق العمل.

– البيروقراطية وطول الإجراءات التي تتطلبها أنشطة القطاع الرسمي.

– القصور في السياسات الاقتصادية العامة التي من شأنها توسيع النشاط الاقتصادي الرسمي وخلق فرص عمل خارج الوظيفة العامة.

– الافتقار إلى السياسات السليمة لتخطيط القوى العاملة والتوظيف وإيجاد معايير لدخول وإقامة العمالة الوافدة.

▪ دراسة (مركز بحوث العلوم الاقتصادية 2013)

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) في ليبيا خلال عام 2009، وذلك من خلال الاعتماد على طرق القياس المباشرة بواسطة المسح بالعينة، وقد استخدمت استمارة استبيان مكونة من نموذجين، الأول يخص الوحدات الاقتصادية (المؤسسات والشركات)، والنموذج الثاني يخص العاملين، بالإضافة إلى أن الدراسة استخدمت أيضا، بعض طرق القياس غير المباشرة التي تلائم خصوصية الاقتصاد الليبي وقد حددتها في كل من طريقة مقارنة الإنفاق بالدخل العائلي، وطريقة الإحصاءات السكانية، وطريقة المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء).

وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل في المتوسط 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وفق معيار الإنتاج، ونسبة 30.9% وفق معيار التسجيل، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى 74% تقريبا إذا ما أضيف معيار التسجيل الجزئي لدى واحدة على الأقل من الجهات الرسمية، وبمتوسط عام بلغ خلال عام 2010 حوالي 40% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويعود السبب في ذلك إلى التركيبة العامة للاقتصاد الليبي، والتي تتمثل في: قطاع عام مهيمن، ومنهك، وغير فعال، ويعاني من مشاكل تتعلق ببنيته وتركيبته، مع غياب وعدم وضوح للسياسات الاقتصادية الفاعلة، والعمل في بيئة اقتصادية غير واضحة المعالم، ووفق سلم أولويات غير مرتب، وقطاع خاص متردد وغير ناضج، الأمر الذي وفر البيئة المناسبة لنمو وتطور الاقتصاد غير الرسمي، بجانب مجموعة أخرى من العوامل التي ساهمت بشكل أو بآخر في بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا، هي على النحو التالي:

– عدم العدالة في توزيع الدخل، وضعف القوة الشرائية لمستويات دخول شرائح عديدة من أفراد المجتمع الخاضعة لأحكام القانون رقم 15 لسنة 1981 بشأن المرتبات و الأجور، الأمر الذي دفع الكثير من الأفراد إلى البحث عن مصادر إضافية للدخل.

– الزيادة السكانية وما رافقها من تزايد قوة العمل التي شكلت في مجملها ضغوطات في الطلب على التوظف لا تتناسب مع ما هو متاح من فرص في سوق العمل الرسمي، مما دفع باتجاه ممارسة الأعمال الهامشية والحرفية المتنوعة.

– كثافة القيود والتشريعات القانونية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح الضريبي، وكثرة متطلبات البدء بالأعمال، وتعقد الإجراءات، وتعدد الجهات الرقابية وكثرتها، وتفشي ظواهر الرشوة والفساد الإداري بشكل عام.

– ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية.

– ضعف معدل النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، وما نجم عنه من عدم قدرة هذه القطاعات على خلق فرص عمل حقيقية تتناسب ومعدلات النمو في قاعدة قوة العمل في الاقتصاد.

3. الجزء الثاني: النموذج المستخدم ونتائج قياسه

بناء على الدراسات المشار إليها أعلاه، وللخروج بأهم المتغيرات التي تساهم في تغيرات الاقتصاد الخفي في ليبيا، تم صياغة نموذج مكون من معادلة واحدة تتضمن المتغيرات التالية:

أ. المتغير التابع

بالاعتماد على طريقة مقارنة الانفاق بالدخل العائلي التي تعد مدخل من المداخل غير المباشرة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي (Schneider, F & Buehn, A, 2013)، ومن أفضل الطرق التي تتماشى مع خصوصية الاقتصاد الليبي كما تؤكد بعض الدراسات السابقة في ليبيا كما تمت الإشارة سابقا (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2013)، تم تقدير متوسط نصيب الفرد من الاقتصاد الخفي في ليبيا، وبالأسعار الثابتة لعام 2007 ليعبر عن المتغير التابع في نموذج الدراسة.

المتغيرات المستقلة أو المفسرة:

أشارت البحوث والدراسات التطبيقية السابقة، إلى أن هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد الخفي، إلا أنه في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على أربعة متغيرات كمية لتفسير تغيرات حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا لتوفر البيانات بشأنها عن الجهات الرسمية، وهي كالآتي:

- الضرائب لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007، كمتغير مفسر لتغيرات حجم الاقتصاد الخفي، حيث من المتوقع حسب الدراسات السابقة أن تكون هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع، بحيث سيتجه الاقتصاد الخفي إلى التزايد بزيادة الضرائب وإلى الانخفاض بانخفاضها.
- الأجور والمرتبات (تعويضات العاملين) لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007، كمتغير مفسر لتغيرات حجم الاقتصاد الخفي، ومن المتوقع حسب الدراسات السابقة أن تكون هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير والمتغير التابع، بحيث سيتجه حجم الاقتصاد الخفي إلى التزايد بانخفاض حجم تعويضات العاملين، والعكس بالعكس عند تزايد تعويضات العاملين سينخفض حجم الاقتصاد الخفي.
- حجم البطالة كمتغير مفسر لتغيرات حجم الاقتصاد الخفي، حيث من المتوقع حسب الدراسات السابقة أن تكون هناك علاقة طردية بين هذا المتغير والمتغير التابع، بحيث سيتجه حجم الاقتصاد الخفي إلى التزايد بزيادة حجم البطالة، وينخفض بانخفاضها.
- الانفاق الحكومي لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007، كمتغير مفسر لتغيرات حجم الاقتصاد الخفي، ويعكس حجم التعقيدات والقيود الحكومية المترتبة عن تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية في ظل عدم استقرار هيكلية مؤسساتها، وتعدد الجهات الرقابية، بالإضافة إلى تحكم المركزية الإدارية والبيروقراطية، ما يولد دافع يقود الأفراد لممارسة الأنشطة الخفية، وبالتالي فإنه من المتوقع وحسب الدراسات السابقة أن يكون بين هذا المتغير والمتغير التابع علاقة طردية، بحيث سيتجه حجم الاقتصاد الخفي إلى التزايد بزيادة الانفاق الحكومي الذي سيؤدي انخفاضه إلى انخفاض حجم الاقتصاد الخفي.
- الإنتاج السلعي في القطاع غير النفطي (الصناعة، الزراعة، التعدين والمحاجر) لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007، ليعبر عن ندرة السلع كمتغير يفسر تغيرات الاقتصاد الخفي، ويتوقع حسب الدراسات السابقة أن تكون هناك علاقة طردية بينه وبين حجم الاقتصاد الخفي، بحيث كلما زاد الانتاج السلعي سيزيد حجم الاقتصاد الخفي والعكس صحيح.

وعلى ذلك يمكن تمثيل العوامل المؤثرة في حجم الاقتصاد الخفي المشار إليها أعلاه، في صورة دالة رياضية على النحو التالي:

$$HE = f(T, W, U, G, PS) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

HE = حجم الاقتصاد الخفي لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007
T = حجم الضرائب لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007
W = حجم تعويضات العاملين لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007
U = حجم البطالة
G = حجم الإنفاق الحكومي لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007
PS = حجم الانتاج السلعي في القطاع غير النفطي لكل فرد بالأسعار الثابتة لعام 2007
f = دالة

وحيث أن الشائع في الأدب الاقتصادي استخدام نوعين من الصيغ الدالية للعلاقات الاقتصادية، إما الصيغة الخطية للتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية، أو الصيغة الخطية اللوغاريثمية للحصول على المرونات مباشرة (فياض، والزائدي، 2009)، فإنه تم وضع الدالة الرياضية رقم (1) المبينة أعلاه على الصورة الخطية التالية:

$$HE = a_0 + a_1 T + a_2 W + a_3 U + a_4 G + a_5 PS + E \dots\dots\dots (2)$$

ومن المتوقع بناء على الدراسات السابقة في هذا المجال، أن تأخذ المعلمات المقدرة الإشارات التالية:

$$a_1, a_3, a_4, a_5 > 0$$

$$a_2 < 0$$

ولتفادي الوصول الى نتائج زائفة تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على اختبار ديكي فوللر المعدل (ADF)، حيث تبين أن جميع متغيرات الدراسة تستقر عند أخذ الفرق الأول أو في المستوى كما في حالة المتغير (PS) في الجدول التالي[1]:

جدول (1)

نتائج اختبار استقرار المتغيرات – اختبار ديكي فوللر (ADF)

variables	Indude in test equation	Level = I(0)		1st difference = I(1)	
		t- statistic	**P- values**	**t- statistic**	**P- values**
HE	None	-1.08865	0.2467	-7.58232	0.0000
	Trend and intercept	-3.24826	0.0881	-7.51353	0.0000
	intercept	-2.50421	0.1206	-7.51094	0.0000
T	None	-0.77083	0.3745	-7.89607	0.0000
	Trend and intercept	-1.31452	0.8728	-7.94113	0.0000
	intercept	-1.69711	0.4265	-7.51663	0.0000
W	None	-0.30399	0.3712	-6.914709	0.0000
	Trend and intercept	-1.66079	0.7538	-7.490353	0.0000
	intercept	-1.99282	0.2890	-6.864840	0.0000
U	None	0.519552	0.8246	-4.898823	0.0000
	Trend and intercept	-1.46922	0.8270	-4.894335	0.0013
	intercept	-0.48592	0.8851	-4.955887	0.0002
G	None	-0.65359	0.4291	-8.37279	0.0000
	Trend and intercept	-2.33727	0.4068	-8.19247	0.0000
	intercept	-2.33633	0.1650	-8.30155	0.0000
PS	None	-0.77423	0.3758	-11.68492	0.0000
	Trend and intercept	-4.59954	0.0029	-11.56448	0.0000
	intercept	-2.12143	0.2336	-11.67291	0.0000

لا يتطلب نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع Autoregressive distributed lags Model أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، ويأخذ في الاعتبار العدد الكافي من فترات التخلف الزمني (الإبطاء) على

[1] تجدر الإشارة إلى أن اختبار (Philips – Perron) يوضح هو الأخر أن جميع متغيرات الدراسة تستقر عند أخذ الفرق الأول (عدا متغير الإنتاج السلعي يستقر في المستوى).

أفضل مجموعة للبيانات من نموذج الإطار العام (عبد الزهرة، علي 2013)، وللتأكد من وجود علاقة توازن طويل الأمد بين متغيرات النموذج.

بالتالي وبالاعتماد على Bounds test تبين أن هناك تأكيد على وجود علاقة توازن طويل الأمد تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، ذلك أن قيمة (F−statistics) المحسوبة (12.25740) أكبر من القيم الحرجة للحدود العليا (I1 Bound).

كما أنه ولقياس مقدرات الأجل الطويل والأجل القصير، تم وضع الصيغة رقم (2) السابقة في صورتها الخطية في إطار نموذج تصحيح الخطأ والإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL − UECM) على النحو التالي:

$$\Delta HE_t = c_0 + \pi_1 HE_{t-1} + \pi_2 T_{t-1} + \pi_3 W_{t-1} + \pi_4 U_{t-1} + \pi_5 G_{t-1} + \pi_6 PS_{t-1} + \sum_{t=1}^{p} \gamma \Delta \mathrm{HE}_{t-1} + \sum_{i=o}^{q} \beta \Delta \mathrm{T}_{t-i} + \sum_{j=o}^{w} \delta \Delta \mathrm{W}_{t-j} + \sum_{z=o}^{e} \theta \Delta \mathrm{U}_{t-z} + \sum_{n=o}^{r} \mu \Delta \mathrm{G}_{t-n} + \sum_{d=o}^{u} \epsilon \Delta \mathrm{PS}_{t-d} + \varepsilon_t \longrightarrow (3)$$

وبالاعتماد على النموذج Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 3, 0, 3) المحدد وفق المعيار Schwarz information criterion تبين كما يوضح الجدول رقم (2) ما يلي:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، وذلك بالاستناد لنتيجة اختبار الحدود Bounds test حيث بلغت قيمة إحصاءة f لهذا الاختبار ما قيمته 12.89 ، وهي أكبر من الحد الأعلى لجدول Pesaran I(1) عند كل مستويات المعنوية.

- أن مقدرة تصحيح الخطأ CointEq(−1) تأخذ الإشارة السالبة المتوقعة وذات معنوية إحصائية، الأمر الذي يؤكد وجود تصحيح لأخطاء الأجل القصير، وتوضح أن 81.16% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن، وتستغرق عملية الرجوع للتوازن حوالي سنة وشهرين.

- أن جميع المتغيرات المستقلة المضمنة بنموذج الدراسة، ظهرت بإشارات تؤكد النتائج التي توصلت إليه الدراسات السابقة إلا أن ثلاث منها فقط كانت ذات ذلالة إحصائية عند مستوى 5% كما توضحها النقاط التالية:

– أن تغيرات الضرائب تمثل دافعا مهما في التحول نحو الاقتصاد الخفي، فزيادة الضرائب بمقدار وحدة واحدة، سوف يزداد حجم الاقتصاد الخفي بمقدار 1.7 وحدة، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

– أن البطالة تمثل حافزا قوي للتحول الأفراد نحو الاقتصاد الخفي في ليبيا، فارتفاع البطالة بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي بمقدار 3.5 وحدات تقريبا، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

– أن التعقيدات والقيود الحكومية تفسر بنسبة بسيطة التغيرات التي تحدث في حجم الاقتصاد الخفي، فزيادة التعقيدات والقيود الحكومية بمقدار وحدة واحدة، سينعكس في زيادة حجم الاقتصاد الخفي بمقدار 0.1 وحدة تقريبا، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

جدول (2)

مقدرات الأجل الطويل والأجل القصير ونسبة تصحيح الخطأ

Short Run			Long Run		
Variable	Coefficient	Prob.	Variable	Coefficient	Prob.
D(W)	-0.036152	0.3789	**T**	0.836342	0.0389
D(W(-1))	-0.152045	0.0007	**W**	0.049578	0.4303
D(W(-2))	-0.234602	0.0000	**U**	3.641219	0.0000
D(U)	13.88077	0.0000	**G**	0.050521	0.0014
D(U(-1))	2.614408	0.0694	**PS**	-0.050971	0.9598
D(U(-2))	-5.573801	0.0001	**C**	-245.4399	0.0420
D(PS)	-1.616611	0.0023			
D(PS(-1))	1.453787	0.0075			
D(PS(-2))	2.206452	0.0008			
CointEq(-1)*	-0.816557	0.0000			

* Variable interpreted as Z = Z(−1) + D(Z)

وحيث إن هناك بعض الاختبارات المهمة الأخرى التي تعتبر كمرحلة أخيرة لتأكيد النتائج والاعتماد عليها، أي لاختبار صلاحية النموذج المستخدم للتحليل، فإنه تبين ما يلي:

- وفق Breusch- Godfrey serial Correlation LM test تشير القيمة المحسوبة لإحصائية (F) والتي تبلغ (1.387143 بقيمة احتمالية 0.2654) والقيمة المحسوبة لإحصائية Chi-Square التي تبلغ (4.063117 بقيمة احتمالية 0.1311) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في النموذج المستخدم في هذه الدراسة.
- بالاعتماد على Breusch-Pagan-Godfrey test تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تبلغ (1.458719 بقيمة احتمالية 0.8102) والقيم المحسوبة لإحصائية Chi-Square تبلغ (19.49262 بقيمة احتمالية 0.1923)، مما يشير إلى عدم وجود اختلاف تباين حد الخطأ بنموذج هذه الدراسة.
- بالاعتماد على Heteroskedasticity test: ARCH تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تبلغ (0.062891 بقيمة احتمالية 0.8031) والقيم المحسوبة لإحصائية Chi-Square تبلغ (0.065594 بقيمة احتمالية 0.7979)، مما يشير إلى عدم وجود اختلاف تباين حد الخطأ بنموذج هذه الدراسة.
- اتضح كذلك من خلال توزيع سلسلة البواقي للنموذج المقدر أنها تتبع التوزيع الطبيعي Normally Distributed، وقد بلغت قيمة إحصاءة اختبار Jarque-Bera ما قيمته 0,895835 الامر الذي يعني أنها غير معنوية عند كل مستويات المعنوية، مما يجعلنا نقبل فرض العدم الخاص بهذا الاختبار الذي ينص على أن سلسلة البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنها تتبع التوزيع الطبيعي، ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (1)

اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

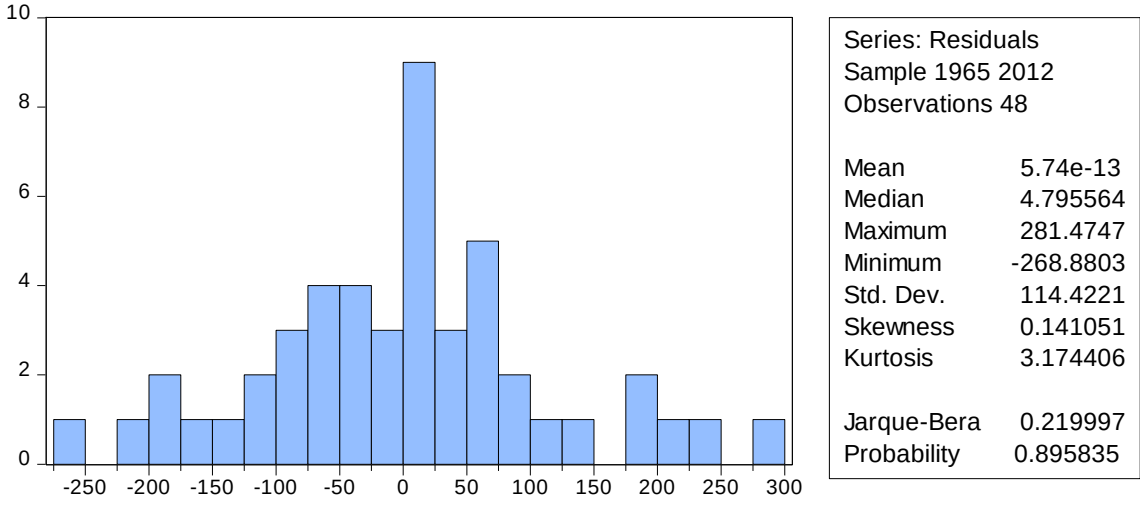

▪ بتطبيق اختبار استقرار النموذج Stability Diagnostics وذلك للتأكد من استقرار المعلمات المقدرة خلال المعاينات المتكررة، ويتبين من الشكل التالي رقم (2) أن نتائج اختباري CUSUM Test، CUSUM of Squares Test تقع بين الحدود الحرجة مما يعني أن المقدرات ثابتة عبر الزمن ولا توجد بها أي تغيرات هيكلية كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (2)

اختبارات استقرار النموذج

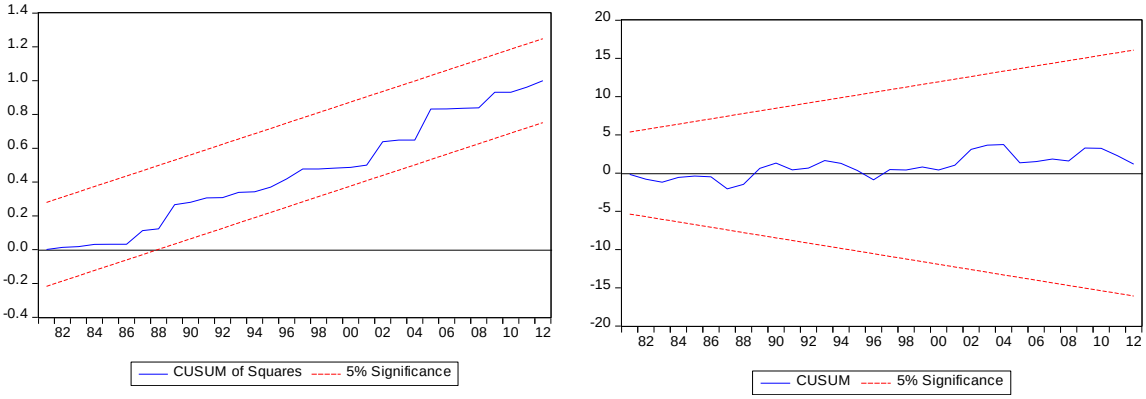

4. الجزء الثالث: خاتمة الدراسة

قدمت الدراسة نموذجا مكون من معادلة واحدة تعكس حجم الاقتصاد الخفي في ليبيا عن الفترة (1962 – 2012) كمتغير تابع، وأربعة متغيرات تفسيرية تعكس الضرائب، الأجور والمرتبات، البطالة، التعقيدات والقيود الحكومية، والإنتاج السلعي. وبعد إجراء بعض الاختبارات الإحصائية، تبين ما يلي:

• متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة (1) I عدا متغير الإنتاج السلعي الذي يستقر في المستوى، كما أن بين متغيرات النموذج علاقة توازن طويل الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع وفق معامل تصحيح

خطأ التوازن (CointEq(−1 الذي يشير إلى أن 81.65% من أخطاء الأجل القصير تستغرق لتعديلها سنة وشهرين للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

- لا وجود للارتباط الذاتي بين البواقي كما أنه لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ، وأن النموذج يصلح للتحليل وأن المقدرات ثابتة عبر الزمن ولا توجد بها أي تغيرات هيكلية.
- يظهر قياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL أن أهم المتغيرات التي تحدد تحركات الاقتصاد الخفي في ليبيا، هي على النحو التالي:

– البطالة.

– الضرائب.

– التعقيدات والإجراءات الحكومية.

وعلى ذلك، تقترح الدراسة أن يتم الاهتمام بالعوامل المحددة للاقتصاد الخفي، بما يؤدي إلى تقليص حجمه واستيعابه ضمن الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال اتباع استراتيجيتين يكونان متزامنتين عند التنفيذ، هما:

أ. الاستراتيجية الأساسية، عبارة عن مجموعة سياسات اقتصادية تقود إلى ما يلي:
– تقليص حجم البطالة.
– إصلاح النظام الضريبي.
– التقليل من التعقيدات والقيود الحكومية.
ب. الاستراتيجيات الأخرى المكملة، عبارة عن سياسات أخرى تؤثر على الثقافة المجتمعية بشأن العمل في الاقتصاد الخفي، وتشمل ما يلي:
– استخدام الوسائل الإعلامية.
– الاستعانة بالهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية.

المراجع:

الهيتي، أحمد (2010)، ***ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار – دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989– 2008)***، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (81) متاح على الموقع الالكتروني: http://www.iasj.net تم الإطلاع عليه في 13/ 08/ 2017

الجيلاني، أسامة علي (2007)، ***الاقتصاد الخفي في ليبيا، حجمه وأثاره الاقتصادية***، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 47 الربع الثالث.

أندراوس, عاطف وليم (2000)، ***الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب***: مجموعة النيل العربية، القاهرة، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.neelwafurat.com تم الإطلاع عليه في 23/ 09/ 2017

الزني، عبد الباري. (2008)، ***القطاع غير الرسمي في سوق العمل الليبي***، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، معهد التخطيط، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا).

السقا, محمد إبراهيم طه (1997)، ***الاقتصاد الخفي في مصر***: مكتبة النهضة المصرية، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.cba.edu.kw تم الإطلاع عليه في 12/ 06/ 2009

بودلال، علي (2012)، ***الاقتصاد الخفي في البلدان النامية، حالة الجزائر دراسة قياسية***، رماح للبحوث والدراسات، الأردن، العدد 10، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.ptuk.edu.ps تم الإطلاع عليه في 05/ 10/ 2017

بودلال، علي (2014)، ***القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري"دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2001-2010)***، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.caus.org.lb تم الإطلاع عليه في 05/ 10/ 2017

فدريدريك شنايدر و دومينيك إنستي (2002)، ***قضايا اقتصادية***، صندوق النقد الدولي، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.IMF.org تم الإطلاع عليه في 17/ 11/ 2012

فياض والزائدي (2009)، ***الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الليبي***، البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد العشرون، العددان الأول والثاني.

عبد الزهرة، علي (2013)، ***تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)***، بحث مستل من رسالة ماجستير بكلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ومقدم للعلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9، متاح على الموقع الالكتروني www.oxpdf.com تم الإطلاع عليه في 23/ 11/ 2017

مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2013)، ***الاقتصاد غير الرسمي في ليبيا***، دراسة لصالح مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس – ليبيا.

Schneider. F & Ernste, D. (1998), Increasing shadow Economies all over world – Fiction or Reality, http//economic. Unilinz.ac.at

Schneider, F. (2012), The shadow Economy and work in the shadow: What do we (NOT) know? http//IZA.org

Schneider, F & Buehn, A, 2013, Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions. Working Paper Series No. 4448. Available at SSRN: https://CESifo.com